الأمم المتحدة

A/69/738

الجمعية العامة

Distr.: General
21 January 2015
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
البند ٦٨ من جدول الأعمال
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

رسالة مؤرخة ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم المعلومات المرفقة بشأن تطور مؤسسات المجتمع المدني في جمهورية أوزبكستان (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، في إطار البند ٦٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) مظفر مدراخيموف

290115 290115 15-00762 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

مراحل تكوين المؤسسات المدنية وتطورها في أوزبكستان

بعد أن نالت أوزبكستان استقلالها عام ١٩٩١، استُهِلَّت تغييرات واسعة النطاق كان الغرض الرئيسي منها بناء دولة ديمقراطية قائمة على سيادة القانون واقتصاد سوق اجتماعي المنحى، وتكوين مجتمع مدني قوي.

واختار البلد أيضا نموذج التنمية الخاص به وهو ''النموذج الأوزبكستاني'' الذي يشمل إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية تقوم على مبادئ من قبيل ما يلي:

- إزالة التحيز الأيديولوجي من الاقتصاد وإيلاؤه الأسبقية على السياسة
- دور الدولة بوصفها المصلح الرئيسي
- بسط سيادة القانون
- اعتماد سياسة اجتماعية قوية
- تحقيق الاتساق واتباع نهج تدريجي في تنفيذ الإصلاحات، أي رفض مختلف نماذج العلاج بالصدمة.

ولدى وضع هدف تشكيل مجتمع مدني قوي، يفهم مصطلح ''المجتمع المدني'' في أوزبكستان على أنه الحيز الاجتماعي حيث يسود حكم القانون؛ وحيث يُدافع عن حقوق الإنسان ومصالحه وحرياته؛ وحيث تتوافر الظروف المؤاتية للتنمية ويتكرَّس تحقيق الذات؛ وحيث تعتمد المؤسسات المستقلة والمستدامة على دعم المجتمع الأوسع نطاقا.

إن إرساء أسس المجتمع المدني عملية طويلة ومتواصلة محفوفة بالتحديات والصعاب. ويتوقف نجاح هذه العملية على العوامل المؤسسية (سياسة الدولة بشأن مؤسسات المجتمع المدني والمؤشرات النوعية لأنشطتها) والعوامل البشرية المرتبطة بالسلوك الشخصي والاجتماعي (مستوى الوعي القانوني والثقافة السياسية والقانونية لدى المواطنين ومشاركتهم في المبادرات الاجتماعية وأنشطة المؤسسات المدنية).

ولأغراض إعداد هذه الوثيقة، تعتبر هيئات المواطنين للحكم الذاتي (''المحليات'') والأحزاب السياسية، والحركات الجماهيرية، والنقابات العمالية، والمؤسسات العامة،

والمنظمات غير الحكومية التي لا تستهدف الربح، ووسائط الإعلام المستقلة أنها مؤسسات المجتمع المدني.

وبصفة عامة، يمكن تقسيم الطريق الذي سلكته أوزبكستان في إنشاء مؤسسات المجتمع المدني، لدى تحليله استعاديا، من ناحية المضمون والجوهر والأهمية، إلى المراحل الثلاث التالية:

المرحلة الأولى، وتمتد من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٠، هي مرحلة الإصلاحات والتحولات الأولية خلال الفترة الانتقالية وإرساء الأسس القانونية لإنشاء مختلف مؤسسات المجتمع المدني وتشغيلها.

وبادئ ذي بدء، أُقرَّ عام ١٩٩٢ القانون الأساسي لأوزبكستان – وهو الدستور – الذي تتكرس فيه القيم العليا المتمثلة في الإنسان والحياة البشرية والحرية والشرف والكرامة والحقوق الأخرى غير القابلة للتصرف.

وينصَّ الدستور على حقوق المواطنين في تأسيس النقابات والأحزاب السياسية وغيرها من الجمعيات العامة وفي المشاركة في الحركات الجماهيرية. كما تنص المادة ٥٨ من دستور جمهورية أوزبكستان على أن ”الدولة تكفل احترام حقوق الجمعيات العامة ومصالحها القانونية، وتتيح لها فرصا قانونية متكافئة للمشاركة في الحياة العامة“. ويكفل الدستور أيضا حرية وسائط الإعلام ويُحظِّر الرقابة.

وينظم عدد من النصوص التشريعية التي أُقرَّت خلال هذه الفترة الإجراءات المتعلقة بتأسيس وعمل الجمعيات العامة، وهيئات الحكم الذاتي، والمنظمات غير الحكومية التي لا تستهدف الربح، والأحزاب السياسية، ووسائط الإعلام.

وعلى وجه التحديد، تشمل هذه النصوص القوانين التالية: قانون الجمعيات العامة (١٩٩١)؛ قانون النقابات وحقوقها وضمانات ممارسة أنشطتها (١٩٩٢)؛ قانون الأحزاب السياسية (١٩٩٦)؛ قانون وسائط الإعلام (١٩٩٧)، قانون حماية النشاط المهني للصحفيين (١٩٩٧)؛ قانون ضمان الحصول على المعلومات وحرية الوصول إليها (١٩٩٧)؛ قانون المنظمات غير الحكومية التي لا تستهدف الربح (١٩٩٩).

ولقد أعطى إقرار هذه القوانين زخما قويا لتكوين مؤسسات المجتمع المدني. وبالتالي، وفي حين كان عدد المنظمات غير الحكومية في جمهورية أوزبكستان لا يتجاوز ٩٥ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١، بلغ عددها ٥٨٥ ٢ بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وهي تشمل المؤسسات العامة التالية التي تحظى بدعم المجتمع الأوسع نطاقا: مؤسسة المحلية،

مؤسسة نوروني، ومؤسسة سوغلوم أفلود أوتشون، ومؤسسة إيكسون، ولجنة المرأة في أوزبكستان، وحركة كامولوت العامة للشباب وغيرها.

وثمة مثال آخر هو عدد المؤسسات الإعلامية المسجلة الذي كان يبلغ ٢٩١ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ بالمقارنة مع ٥٦٢ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ولقد زادت نسبة وسائط الإعلام غير المملوكة للدولة في المجموع وبلغت ٢٣ في المائة خلال الفترة نفسها.

أما فيما يتعلق بأنشطة الأحزاب السياسية، فتجدر الإشارة إلى أن هناك أربعة أحزاب سياسية مسجلة رسميا كانت ناشطة بالفعل في أوزبكستان المستقلة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ بعد انهيار نظام الحزب الواحد القديم، ولقد أصبح ممثلو هذه الأحزاب أعضاءً في البرلمان الوطني في أعقاب الانتخابات التي أجريت على الصعيد الوطني.

ولقد كان قانون هيئات المواطنين للحكم الذاتي الذي أُقرَّ في عام ١٩٩٣ وعُدِّل في عام ١٩٩٩ هاما للغاية من أجل تعزيز مؤسسة ''المحلية'' الأوزبكية التقليدية للحكم الذاتي المكوَّنة تلقائيا وتطورها. ولقد أُقرَّ هذا القانون تحديدا لدعم أنشطة مؤسسة المحلية بوصفها هيئة فعالة متمتعة بالحكم الذاتي تحظى بكامل دعم الشعب وقادرة على حل المسائل الحيوية والملحة.

أما المرحلة الثانية التي تمتد من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠ فتتسم بعمليات التجدُّد الديمقراطي وتحديث البلد وعمل مؤسسات المجتمع المدني بصورة مستقلة. وتمثلت المهمة الرئيسية خلال هذه المرحلة من الإصلاح في الانتقال المتسق والتدريجي من دولة قوية، الأمر الذي كان ضروريا خلال الفترة الانتقالية لتأسيس كيان الدولة الوطنية، إلى مجتمع مدني قوي.

وخلال هذه الفترة، وعلى وجه الخصوص، أُقرَّ عدد من الصكوك التشريعية والتنظيمية العامة ونُفذت مبادرات عامة من أجل مواصلة تطوير مؤسسات المجتمع المدني وحماية أنشطتها وزيادة جهودها ومواردها لأداء مهام جسام وعظيمة الشأن على الصعيد الاجتماعي.

وبناء على ذلك، كان إقرار قانون تمويل الأحزاب السياسية في عام ٢٠٠٤ بالغ الأهمية للدفع بنشاط الأحزاب السياسية وتعزيز قدراتها التنظيمية وإمكانياتها اللوجستية. وبموجب هذا القانون، أنشئ نظام وطني لتمويل الأنشطة النظامية للأحزاب السياسية من المصادر المحلية وأموال الدولة القائمة.

وتيسرت مواصلة تطوير نظام تعدد الأحزاب إلى حد كبير بفضل إقرار القانون الدستوري الذي يعزز دور الأحزاب في تجديد الإدارة العامة وتعزيز طابعها الديمقراطي وتحديث أوزبكستان. ونتيجة لهذه المبادرات، كان هناك في عام ٢٠٠٩ صراع داخل الأحزاب ومنافسة في الانتخابات لم تقتصر على نواب المجلس الأعلى (المجلس التشريعي) إنما أيضا على نواب الشعب في مجالس ''كنغاشي'' المحلية (المجالس).

وخلال هذه الفترة أيضا، أقرَّت أوزبكستان قوانين متعلقة بمبادئ حرية الإعلام وضماناتها (٢٠٠٢)؛ وبالمؤسسات العامة (٢٠٠٣)؛ وبضمانات أنشطة المنظمات غير الحكومية التي لا تستهدف الربح (٢٠٠٧)؛ وقرار رئيس جمهورية أوزبكستان بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز تطوير المجتمع المدني في أوزبكستان (٢٠٠٥)؛ وتهدف هذه القوانين إلى تعزيز دور المؤسسات المدنية وأهميتها في حلِّ مشاكل المواطنين الاجتماعية والاقتصادية الملحة، وحماية حقوق الإنسان، وضمان حرية التعبير والإعلام.

ومن الإجراءات الأخرى لتقديم الدعم إلى مؤسسات المجتمع المدني اعتماد القرار الذي اتخذه المجلس الأعلى عام ٢٠٠٨ بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز الدعم المقدم للمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى.

ووفقا للقرار المذكور أعلاه الذي اتخذته أعلى هيئة تشريعية في البلد، أنشئت مؤسسة عامة لدعم المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى، فضلا عن لجنة برلمانية معنية بإدارة موارد هذه المؤسسة. وأعضاء اللجنة البرلمانية هم نواب في المجلس التشريعي، وأعضاء في مجلس الشيوخ بالمجلس الأعلى، وممثلو المنظمات غير الحكومية الرائدة والرسمية، ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى ووزارتا العدل والمالية.

وخلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، خُصِّصت موارد في ميزانية الدولة تزيد على ٢٨ بليون سوم للمنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات من أجل تنفيذ مختلف المشاريع الهامة على الصعيد الاجتماعي. ولقد خُصِّصت هذه الموارد بقرار من اللجنة البرلمانية واستخدمت لدعم مبادرات المجتمع المدني من خلال المسابقات للحصول على المنح وتقديم الإعانات وأوامر الشراء.

ونتيجة لهذه التدابير، لا تزال الرابطة الوطنية للمنظمات غير الحكومية التي لا تستهدف الربح في أوزبكستان التي أنشئت في عام ٢٠٠٥ وتضم أكثر من ٤٠٠ مؤسسة عامة تعمل بنجاح. ولقد أنشأت هذه الرابطة نظاما فعالا لتقديم الدعم التنظيمي والمالي والمادي لأعضائها، وهي تعزز الجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية في المشاريع والبرامج الهامة على الصعيد الاجتماعي.

والمؤسسة العامة الأخرى التي فازت بدعم الناس على نطاق واسع هي الحركة البيئية في أوزبكستان التي أنشئت في عام ٢٠٠٨ لحماية البيئة وصحة الإنسان، وزيادة الوعي البيئي لدى الناس، ودعم الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، ورصد المجتمع لتنفيذ القوانين وقرارات الدولة بشأن القضايا البيئية والصحية.

وبالنظر إلى أهمية العمل الذي تقوم به هذه الحركة، بدأ العمل بحكم تشريعي خاص في عام ٢٠٠٨ ينصُّ على أن يكون ١٥ نائبا منتخبا في مجلس النواب من الحركة البيئية.

وخلال هذه الفترة، اتخذت كذلك تدابير لتطوير وسائط الإعلام غير المملوكة للدولة ودعم مشاركتها الفعالة في إضفاء الديمقراطية على الإعلام. وعلى وجه التحديد، وسعيا لدعم وسائط الإعلام غير المملوكة للدولة وتعزيز قدراتها اللوجستية ومواردها البشرية، أنشئت الهيئات التالية: الرابطة الوطنية لوسائط الإعلام الإلكترونية التي تضم أكثر من ١٠٠ مؤسسة إعلامية، والمؤسسة العامة لدعم وتطوير وسائط الإعلام المطبوعة ووكالات الأنباء المستقلة في أوزبكستان.

وخلال المرحلة الثالثة التي تمتد من عام ٢٠١١ إلى يومنا الحاضر، تطوَّرت مؤسسات المجتمع المدني على خلفية التدابير المنهجية المتخذة في سياق سياسة توسيع نطاق الإصلاحات الديمقراطية وتشكيل المجتمع المدني في أوزبكستان – وهي سياسة أطلقها الرئيس كريموف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ خلال اجتماع مشترك لمجلسيْ البرلمان في البرلمان من أجل تحديد الأولويات الرئيسية للتنمية الوطنية.

ولقد مهَّدت هذه السياسة السبيل لإحداث تحولات في جميع مجالات الحياة العامة، في مسعى واضح لوضع نصوص قانونية وتنظيمية جديدة وإقرارها لتحقيق جملة أهداف منها توسيع نطاق مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في بناء الدولة والمجتمع.

وفي سياق هذه السياسة، نُفذ ما يلي من أنشطة سعيا لمواصلة تطوير مؤسسات المجتمع المدني وتعزيزها:

١ – أقرَّ البرلمان تعديلات على قانونين وَقَّع عليهما الرئيس وهما قانون السلطات المحلية وقانون انتخاب رؤساء هيئات المواطنين ومستشاريهم.

وكان الهدف من سنِّ القانون الأول تحسين الهياكل الأساسية لمؤسسة المواطنين المتمتعة بالحكم الذاتي، أي المحلية، وتحويلها إلى جهة التنسيق المسؤولة عن توفير المساعدة الاجتماعية الموجهة إلى السكان، وكذلك توسيع نطاق مهام المحليات في نظام رصد المجتمع لأنشطة سلطات الدولة.

وفي نفس الوقت، سُنَّ قانون انتخاب رؤساء هيئات المواطنية ومستشاريهم لزيادة تحسين نظام الانتخابات، وكفالة انتخاب الرؤساء ومستشاريهم من بين أكثر الأفراد استحقاقا وخبرة وتمتعا بالاحترام والثقة، وزيادة الشفافية في ممارسة المواطنين الحق في الانتخاب والترشح إلى هيئات الحكم الذاتي.

٢ - وأُقرَّ قانون مراقبة البيئة ودخل حيز النفاذ. والقصد من سنِّ هذا القانون هو تعزيز دور هيئات المواطنين للحكم الذاتي والمنظمات غير الحكومية وسائر المنظمات الاجتماعية في رصد البيئة وكفالة التقيد بحق الإنسان في الحصول على المعلومات البيئية واتخاذ القرارات بشأن أهم برامج الدولة في مجال حماية البيئة والصحة.

٣ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، دخل قانون الشفافية في عمل السلطات الوطنية والمحلية حيز النفاذ. ويوفر هذا القانون إطارا مؤسسيا لإعمال الحقوق الدستورية للمواطنين في الحصول على المعلومات ونظاما لإبلاغ الناس بما تضطلع به السلطات الوطنية والمحلية من أنشطة وما تتخذه من قرارات.

وللمرة الأولى في الممارسة القانونية في أوزبكستان، سبق إقرار هذا القانون إجراء تجربة قانونية في عام ٢٠١٣ اختبرت خلالها السلطات المحلية في ولايتي بخارى وسمرقند مشروع هذا القانون. وشاركت وسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية والمواطنون أنفسهم في اختباره مما أثبت نجاعة هذا الأسلوب الجديد في الاستفادة من قدرات المجتمع المدني.

٤ - وفي أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤، أُقرَّ قانون الشراكة الاجتماعية ودخل حيز النفاذ. والغرض من سنِّ هذا القانون هو تحسين المؤسسات التي تنظم العلاقات بين المنظمات غير الحكومية والهيئات الحكومية في جهودها الرامية إلى تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وحلِّ المشاكل الإنسانية وحماية حقوق الفئات السكانية المختلفة وحرياتها ومصالحها.

٥ - ولقد أُعدَّ مشروع القانون بشأن الرقابة العامة في جمهورية أوزبكستان وهو يخضع للمناقشة حاليا وينص على إنشاء آلية قانونية تتيح للمجتمع والمؤسسات المدنية مراقبة تنفيذ السلطات الحكومية للتشريعات، أي أنه ينص على فعالية تبادل الآراء بين المجتمع والدولة.

٦ - وهناك برنامج عمل وطني في مجال حقوق الإنسان قيد الإعداد. ويوفر البرنامج الرصد العام للامتثال للقوانين، ولا سيما من جانب سلطات إنفاذ القانون والسلطات الرقابية، وذلك دفاعا عن حقوق الإنسان والحريات وتطوير ثقافة قائمة على حقوق الإنسان في المجتمع.

ومن المهم بصفة خاصة الإشارة إلى أن القوانين واللوائح التنظيمية المذكورة آنفا تتولى صياغتها لجنةٌ أنشئت خصيصا لهذا الغرض أعضاؤها من الأخصائيين في الوزارات والإدارات ذات الصلة، والنواب، والخبراء في مراكز البحوث، وممثلي مؤسسات المجتمع المدني. وتضطلع اللجنة بعملها وفق الشروط التالية:

- المشاركة النشطة لممثلي وسائط الإعلام والمؤسسات العامة في عملية صياغة الصكوك القانونية والتنظيمية
- التحليل الدقيق للتشريعات القائمة والدراسة المتعمِّقة للخبرات الوطنية والدولية
- مناقشة عامة واسعة النطاق للصكوك التنظيمية والقانونية، بما في ذلك في شكل اجتماعات المائدة المستديرة والمؤتمرات.

وبناء على ذلك، وفي إطار هذه الجهود وخلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، نظم المعهد الحر لرصد تشكيل المجتمع المدني وعقد حوالي ١٠٠ اجتماع مائدة مستديرة على الصعيدين الإقليمي والوطني بمشاركة نحو ٢ ٣٠٠ من ممثلي المنظمات غير الحكومية المحلية، وهيئات الحكم الذاتي، ووسائط الإعلام، والأحزاب السياسية، ومنظمات أخرى.

وعموما، يمكن القول إن اعتماد هذه السياسة أعطى زخما قويا وإيجابيا لتطور مؤسسات المجتمع المدني ومشاركتها في الدفاع عن المصلحة العامة وفي عمليتي إرساء الديمقراطية وتحديث الدولة في أوزبكستان.